الآثار السلبية للسياسة الغربية في شمال شبه الجزيرة العربية

د. جمال محمود حجر

• قصر الأزرق وحدود نجد الجديدة •

نشرت «التايمز» البريطانية، في ٢١ يناير ١٩٢٦ م، أن ستة آلاف من قوات الملك عبد العزيز بن سعود احتلت قصر الأزرق وقريات الملح في وادي السرحان، وتعتبر هذه المناطق اضافة جديدة لما سبق «للوهابيين» ضمه من واحات الجوف. وفي اليوم التالي نشرت «التايمز» تصريحاً رسمياً يكذب ما أشيع حول أهداف الملك عبد العزيز من وراء ذلك. وأضافت «التايمز» تعليقاً تاريخياً عن تطور تبعية اقليم الجوف ووادي السرحان منذ بداية العشرينات.

ولما كانت الصحافة معنية بالدرجة الأولى بالحوادث الآنية، فإن دور المؤرخ يأتي الآن ـ في ظل المادة الوثائقية المتاحة ـ ليكشف النقاب عن حقيقة مشكلات الحدود السياسية الحديثة في ذلك القطاع الشمالي من جزيرة العرب، أو القطاع الجنوبي من الصحراء الشامية. فقد اطلعنا على مئات الوثائق في الأرشيف البريطاني، والعديد من التقارير التي أعدها الرحالة الذين زاروا هذه المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حتى قبيل الأحداث التي تناولتها الجريدة.

ولكي يتيسر لنا فهم الخلفية التاريخية للأحداث التي جرت على جانبي الحدود السعودية ـ الأردنية في منطقة وادي السرحان، يجب أن نعود إلى الوراء قليلاً، لنتأكد من أن ما نشأ من

خلاف حولها ليس مرده إلى سكان تلك المنطقة، أو إلى الحكومات التي تنتمي إليها، بقدر ما هو مردود أصلاً إلى طبيعة التدخل الأوروبي السافر في عملية رسم الحدود السياسية لأول مرة في تاريخ شمال الجزيرة العربية.

فقد اتجهت كل من فرنسا وانجلترا، فور تحملها مسئولية الانتداب في منطقة الشرق الأوسط، نحو خلق نمط جديد من الحدود، لم يكن معروفا في هذه المنطقة من قبل، وهو النمط الذي يعتمد في الفصل بين كيان سياسي وآخر، على «خط الحدود» وليس على «منطقة الحدود»، بالرغم من أن النمط الأخير هو أقرب من غيره إلى طبيعة المجتمعات الصحراوية، التي تعتمد في حياتها الاقتصادية على التنقل والترحال وراء الماء والعشب.

الواقع أن الحدود السياسية التي فرضتها بريطانيا تفوق في آثارها السلبية على سكان المناطق الصحراوية في شمال الجزيرة العربية تلك التي رسمها الفرنسيون في سوريا، فقد كانت انجلترا تضع نصب عينيها ضرورة تشكيل ممر بري متصل بين رأس الخليج العربي والبحر الأحمر فالبحر المتوسط. كان ذلك الامتداد من اليابس ضرورة استراتيجية لبريطانيا ساعد على تأمينه نظام الانتداب الذي أسند إليها على كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن، وجميعها كانت أجزاء من الكيان العثماني الكبير، ولم تكن لأي منها حدود مؤكدة.

وحينما وضعت بريطانيا فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وأخاه عبدالله أميراً على شرق الأردن، لم يكن لديها تصور دقيق لحدود كل من العراق وشرق الأردن، ولكنها كانت تدرك جيداً أن ما تفعله تجاه أبناء الشريف حسين يعتبر وفاء لجانب من تعهداتها له قبيل الحرب العالمية الأولى، وإذا كان هذا الترتيب سيوفر عملية تأمين الممر البري من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، فإن انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين سيجعل هذا الممر أكثر فعالية.

وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف لم تكلف بريطانيا نفسها عناء البحث عن أية أسس تاريخية لعملية رسم الحدود في هذه المنطقة، ولكنها اندفعت ـ دون اعتبار للجوانب الجغرافية أو الاجتماعية أو الانثروبولوجية ـ ممسكة بالقلم والمسطرة لترسم الحدود بين مناطق الانتداب من ناحية وبقية شبه الجزيرة العربية من الناحية الأخرى، مما أدى إلى فصل فجائي بين القبائل القاطنة في سورية من ناحية، والقبائل القاطنة في مناطق الانتداب البريطاني من ناحية ثانية،

ثم القبائل النجدية والحجازية من ناحية ثالثة، وأحدث ذلك صدمة لسكان تلك المناطق فقد وجدت المجتمعات شبه المستقلة من البدو نفسها فجأة مطالبة بالتبعية لهذا الكيان السياسي أو ذاك، وهو ما لم تألفه من قبل.

كان من الضروري أن تواجه انجلترا المشاكل الناجمة عن هذا النمط من التقسيم، فسعت نحو تغيير مفهوم الحدود في أذهان البدو من مفهوم «منطقة الحدود» إلى مفهوم «خط الحدود»، وكذلك تغيير مفهوم الانتماء من مفهوم الانتماء إلى القبيلة أو إلى القرية إلى مفهوم الانتماء للدولة ذات الطابع القومي. ولكن هذا كان أمراً مستحيلاً بالنسبة لمجتمعات عاشت آلاف السنين دون تقييد لحريتها في الحركة عبر الصحراء الواسعة.

إن إغفال العوامل الاجتماعية والانثروبولوجية في رسم الحدود يؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن عملية رسم الحدود هذه لم تكن هدفاً في حد ذاتها، كما أنها لم تكن سعياً وراء الأوضاع السياسية في المنطقة، وإنما كانت أداة سياسية لخدمة المصالح الامبريالية. ويؤكد ذلك أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن الحدود المرسومة في الصحاري المفتوحة هي أفضل أنواع الحدود، ولكن التجربة أثبتت عدم صحة هذا الاعتقاد، لأن الصحراء المفتوحة ليست خالية من السكان البدو الدائمي الحركة، كما أن سكانها يحتاجون إلى استمرار قيام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين سكان الحضر المقيمين على أطراف الصحراء.

وقد أدى رسم الحدود بطريقة عشوائية إلى كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعل أكثرها شهرة ما ألم بقبائل شمر والرولة. فحينما منع الفرنسيون قبائل الرولة من الرعي في مناطق تقع تحت إشرافهم، واجهت هذه مأساة حقيقية في قطعانها وفي مصالح أبنائها، حتى قيل إن الكلاب وحدها هي التي نمت بسرعة على ما نفق من القطعان نتيجة الجوع والعطش.

بعد هذه المقدمة السريعة حول فلسفة وأسلوب الادارة البريطانية في رسم الحدود في شمال الجزيرة العربية، نعود إلى منطقة الحدود الأردنية-السعودية، وخصوصاً في وادي الجوف ووادي السرحان لنقف على طبيعة الحوار السياسي الذي دار حولها، وكذلك على الصدام

المسلح بين الأطراف المتنازعة بشأنها، والأثار السلبية التي انعكست على البدو فيها، ثم التسوية النهائية التي تم التوصل إليها.

يعتبر وادي السرحان ملتقى الطرق في الصحراء العربية الشمالية، فتوجد به واحات كبيرة أشهرها الجوف وسكاكا، حيث يتمركز معظم السكان، كما أن الوادي يعتبر بحق بوابة الجزيرة العربية نحو الشام. وفي شمال الوادي توجد قريات الملح أو الكاف، وفي أقصى شماله، يقع قصر الأزرق.

ومن القبائل الكبرى التي ترعى وتستقي بالمنطقة قبائل الرولة وعنزة وبني صخر، ويعتبر وادي السرحان اقليماً متماسكاً في قلب الصحراء، لهذا سعت جميع الأطراف المعنية إلى ادخاله بكامله ضمن إطار حدودها السياسية.

وقبل أن نعرض للمشكلات التي دارت حوله، سوف نحاول أن نتتبع تطوره التاريخي والسياسي، فقد أصبح هذا الاقليم، لبعض الفترات، في أيدي آل الرشيد، الذين كانوا يحكمون في حائل، حتى عام ١٩٠٩ م حينما استولى عليه منهم نورى الشعلان (زعيم قبيلة الرولة) مستغلاً ضعف آل الرشيد نتيجة انشغالهم بمواجهة آل سعود، الذين كانوا يسعون منذ بداية القرن نحو استرجاع أملاكهم القديمة التي فقدوها لحساب آل الرشيد.

وفي عام ١٩١٨ م أبدى نورى الشعلان ولاءه للأمير فيصل بن الحسين، ولكن الظروف التي واجهها فيصل في عام ١٩٢٠ م وانتهت بخروجه من دمشق، انعكست على نورى الشعلان، الذي لم يعد يلقى تأييداً ضد آل الرشيد، الذين نجحوا – في نفس العام – في استرداد الاقليم، ولكن سقوط إمارتهم بالكامل في أيدي عبد العزيز آل سعود في العام التالي مباشرة، هيأ الفرصة لنورى الشعلان كي يُحكم سيطرته على الجوف. وباختصار فإن الاقليم كان يتبادله كل من آل الرشيد ونورى الشعلان خلال الحقبتين الأولى والثانية من هذا القرن.

في هذه الظروف كان الانجليز والفرنسيون يعملون لتثبيت وجودهم في هذه المنطقة باسم الانتداب. ولما كان نورى الشعلان وقبائل الرولة لا تستطيع أن تعيش دون الاعتماد على دمشق، فقد آثر الشعلان أن يوطد علاقاته بالفرنسيين اعتباراً من عام ١٩٢١ م، فنجده يلتقي بالحاكم

العسكري الفرنسي في دمشق، ويقبل منه عرضاً بالمساعدة المالية ولكن تلك العلاقات الطيبة لم تدم طويلاً، بسبب نزاعات قبلية أدت إلى تدمير محطة جوية فرنسية في «القريتين» الواقعة بين دمشق وبالميرا، فأصبح مركز الشعلان حرجاً مع بداية عام ١٩٢٢ م، ولم يكن ذلك بسبب توتر علاقاته مع الفرنسيين فحسب، بل لأنه وجد نفسه محاطاً بزعيم الإمارات (فهد الهزال) من جهة الشرق، وبعبد العزيز آل سعود في جبل شمر من جهة الجنوب(١) .

فلم يجد نوري الشعلان مفراً من أن يتجه نحو الغرب طالباً المساعدة من الأمير عبدالله الذي نجح في فبراير ١٩٢١ م في أن يؤسس لنفسه إمارة في شرق الأردن بمساعدة الانجليز، ولم يكن في امكان الأمير عبدالله ـ بالطبع ـ أن يقدم شيئاً للشعلان، وبالتالي فلم يكن هناك مفر من أن يعرض الانجليز خدماتهم عليه تأميناً لسلامة الممر البري. ومن ناحية أخرى فإن من مصلحة الانجليز أن يدوم عدم الوفاق بين الشعلان والفرنسيين، وعليهم ـ إذن ـ ألا يتركوه يلجأ مرة أخرى إليهم، ومن ناحية ثالثة فإن الانجليز كانوا حريصين على استمرار عدم الوفاق بين عبد العزيز آل سعود ونوري الشعلان ضماناً لمنع تسرب النفوذ «السعودي» لوادي السرحان.

للأسباب السابقة مجتمعة رأى البريطانيون ضرورة ايفاد بعثة إلى المنطقة لتقصي الحقائق، وفي ربيع عام ١٩٢٢ م زار سان جون فيلبي (المقيم البريطاني في شرق الأردن وقتئذ) ومعه أحد أفراد أسرة الشعلان (غالب باشا الشعلان) وصحبهما الميجور هولت (مهندس السكك الحديدية بالعراق) زار هؤلاء نوري الشعلان، وأقنعوه بأن يضم أراضي قبيلة الرولة، بما في ذلك الجوف وسكاكا، إلى إمارة شرق الأردن، وفي مقابل ذلك يتولى شرق الأردن حماية الشعلان من أي عدوان(٢) .

من الواضح أن بريطانيا هي التي كانت تحرك الأحداث في وادي السرحان، نظرا لأهمية موقع الوادي لمشروعات الطرق البرية المقترحة في شمال الجزيرة العربية، ويظهر ذلك في مشاركة الميجور هولت في البعثة التي ذهبت لكسب نوري الشعلان إلى جانب شرق الأردن، وخصوصا أن هولت سبق له أن زار المنطقة وأعد دراسة ميدانية عن أهميتها لمشروعات السكك الحديدية والطرق البرية وخطوط أنابيب البترول(٣) .

لم يكن الفرنسيون سعداء لهذا النشاط البريطاني الرامي لضم وادي السرحان بكامله إلى الأردن، لأنهم كانوا يطمعون في ضمه إلى الأراضي الواقعة تحت انتدابهم في سوريا(٤) .

أما عبد العزيز آل سعود فكان يرى رأياً مخالفاً: فالجوف ووادي السرحان، إضافة لكونهما امتداداً طبيعياً لأرض شمال الجزيرة، فهما بوابة قلب الجزيرة العربية إلى سوريا، وأن أي مساس بهذه المنطقة من جانب الفرنسيين أو الانجليز سيضر بقبائل نجد ضرراً بالغاً، لأن هذه القبائل تحتاج بشدة إلى التعامل مع المناطق الحضرية في سوريا، وتعادل أهمية هذا الوادي أهمية وادي الباطن الذي يربط بين العراق ونجد، ولذلك فلا بد ـ في نظر عبد العزيز ـ من تأمين سلامة هاتين البوابتين ضمانا لتأمين قلب الجزيرة العربية اقتصادياً وسياسياً. ومن هنا اصطدمت مصالح بريطانيا في شمال الجزيرة بمصالح عبد العزيز، فبينما تريد الأولى أن تقطع شمال الجزيرة من الغرب إلى الشرق، يريد الثاني أن يقطع نفس المنطقة من الجنوب إلى الشمال.

بنى عبد العزيز مطالبه في وادي السرحان على أسس تاريخية واقتصادية وجغرافية، مؤكداً أنه الوريث الوحيد لما كان يحكمه آل الرشيد في كل المقاطعات التي كانت تتبعهم، بما في ذلك وادي السرحان. ومع أن بريطانيا كانت تدرك وجاهة مطلب عبد العزيز، إلا أنها كانت ترى ضرورة صده بعيداً عن شرق الأردن.

وجرياً على هذه السياسة كان على فيلبي أن يدعم مركز عبدالله في شرق الأردن، وأن يعيد تنظيم قواته لتتمكن من صد أي هجوم يأتي من جنوب الوادي، وكان يؤيده لورانس الذي كان يرى أن الوادى يجب أن يكون بكامله لعبدالله.

ولكن الإخوان باغتوا الانجليز واحتلوا سكاكا والجوف، وشنوا هجمات على خيبر وتيماء والكاف مع قدوم صيف ١٩٢٢ م، فتحرك عبدالله في الاتجاه المضاد واحتل أجزاء من شمال الوادي، ولكنه لم يوفق في منع بعض القبائل من أن تغير ولاءها إلى آل سعود بدلاً من الهاشميين، كما لم يمنع قبائل عتيبة من أن تعبر الوادي شمالاً حتى قصر الأزرق في أقصى شمال الوادي، ومن هناك تمكن الإخوان من الإغارة على عدد من القرى التابعة لبنى صخر والواقعة إلى الغرب من سكة حديد الحجاز، حتى أصبحوا على مقربة من عمان، ونجح عبد العزيز في

تأمين موقفه بعقد تحالفات مع القبائل التي دانت له في غرب الصحراء الشامية، وأنهت هذه علاقاتها بنورى الشعلان في خريف نفس العام(٥) .

لم يكن الأمير عبدالله متحمساً لضم الوادي كله لامارته بنفس القدر الذي كانت بريطانيا حريصة على أن تحقق له ذلك. في أكتوبر ١٩٢٢ م كان عبدالله في لندن، ودارت بينه وبين السير جلبرت كلايتون مناقشات حول هذا الموضوع، خرج منها كلايتون بنتيجة مؤداها «أن الأمير عبدالله مستعد لأن يتخلى عن الجوف بشرط أن يُمنح تأكيدات بأن تبقى مقاطعات الكاف والأزرق وبركة ضمن حدود إمارته»(٦) .

هال البريطانيون السرعة الفائقة التي ينتشر بها نفوذ عبد العزيز آل سعود في الجزيرة العربية، وخصوصاً أنهم كانوا حريصين على تضمين وادي السرحان في حدود شرق الأردن، وكان فيلبى على وجه الخصوص يرى أن شرق الأردن إمارة صغيرة ويجب أن يلحق بها أكبر مساحة تستطيع حكومته اضافتها لها، فإن لم تستطع فعليها أن تضمه إلى الحجاز أو إلى فلسطين (كان الحجاز وقتئذ لا يزال تحت حكم الهاشميين)(٧) .

لم تكن تقوية إمارة شرق الأردن لتقف بذاتها كياناً سياسياً مستقلاً أمراً سهلاً، كما لم تكن فكرة ضمها إلى أي من الحجاز أو فلسطين مقبولة لدى جميع الأطراف، ولكن استمرار الجوف في أيدي القوات السعودية كان في نظر الانجليز «خطر داهم». وفي لندن اقترح مندوب شرق الأردن إخلاء الجوف من جانب السعوديين على أن يوضع تحت اشراف نورى الشعلان، ليصبح منطقة عازلة، ولكن كلايتون كان يرى أن الجوف في أيدي الأردن يعد اضعافاً للإمارة لا تقوية لها، نظراً لما يحتاجه الاقليم من امكانيات دفاعية لا تقدر شرق الأردن على التصدي لها(٨) .

لم تكن المشكلة في الواقع ـ هي مشكلة الإدارة البريطانية المسئولة عن نظام الانتداب فحسب، بل كانت قضية عامة شغلت بال لندن لوقت طويل، واحتاج علاجها إلى إعادة ترتيب سياستها في الشرق الأوسط، وبلغة أخرى فإن علاج ما يبدو أنه اقليمية محدودة لا يمكن تحقيقه بعيداً عن تسوية شاملة لمشكلات الحدود الأخرى التي كانت قائمة في ذلك الوقت.

في نوفمبر ١٩٢٣ م وضعت الحكومة البريطانية الخطوط العريضة التالية أمامها:

١ ـ يجب أن يتمتع شرق الأردن بنافذة بحرية على خليج العقبة،

٢ ـ يجب ألا تصل حدود نجد إلى سكة حديد الحجاز،

٣ ـ يجب أن يسترد الحجاز خرمة وتربة.

عندئذ يمكن أن يستبعد وادي السرحان من إمارة شرق الأردن.

في ٨ نوفمبر رأت لندن أن التسوية النهائية يمكن أن تتم على الصورة التالية:

«يجب أن يتخلى عبدالله عن الكاف مقابل العقبة، وأن يتخلى ابن سعود عن الخرمة وتربة مقابل الكاف، وأن يتخلى الحسين عن ادعاءاته في مناطق تقع شمال المدورة مقابل خرمة وتربة»(٩) .

بدت هذه السياسة للبريطانيين وكأنها سوف ترضي جميع الأطراف، ولكن هذا الانطباع كان مزيفاً، فقد استمرت حالة التوتر خلال عام ١٩٢٣ م، واثبتت معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير فشلها في علاج قضايا مماثلة، فقد كانت مثل هذه التسويات نمطا جديدا غير مألوف للبدو، وبالتالي فهم غير معنيين بها، لأن المعاهدات تعنى الحكام والساسة دون غيرهم، ولهذا فلا نعجب أن نرى الإخوان يواصلون هجماتهم شمالاً وغرباً، سعياً وراء تثبيت مركزهم في هذه المناطق عن طريق جمع الزكاة من القبائل.

في هذه الظروف عمدت بريطانيا إلى عقد مؤتمر الكويت ليعالج مشاكل الحدود بين نجد وكل من العراق وشرق الاردن والحجاز، ولم يمض المؤتمر ـ الذي عقد في آخر عام ١٩٢٣ م وبداية عام ١٩٢٤ م ـ بغير مشاكل، منها على سبيل المثال اصرار الهاشميين على إرجاع جبل شمر إلى آل الرشيد، وهو مطلب مستحيل، وفشل المؤتمر في حل قضايا الحدود، وبقيت مسألة وادي السرحان معلقة، وحذر فيلبى من مأساة ستلحق بالسياسة البريطانية إن هي تركت الأمور على ما هي عليه(١٠) .

وتحرك عبد العزيز آل سعود بسرعة بعد مؤتمر الكويت، وفتح الحجاز وأنهى حكم

الهاشميين هناك، ووقفت انجلترا مكتوفة الأيدي، تراجع سياستها مراجعة شاملة. ومع أنها أعلنت الحياد فيما يتعلق بحرب الحجاز، إلا أنها وقفت على أهبة الاستعداد لصد أي هجوم من جانب الإخوان على وادي السرحان، وكلفت سلاح الجو الملكي البريطاني بالتصدي لهذه المهمة.

زاد من تعقيد الأمور أمام بريطانيا اتخاذ الشريف حسين من العقبة منفى اختيارياً، فقد كان الإخوان يرونه وراء بعض مشكلات الحدود المتعلقة بهم ويرون أن إقامته على أطراف حدودهم يعني ـ في تقديرهم ـ استمراره في القيام بأعمال عدوانية ضدهم، وساور القلق بريطانيا بسبب موقف الإخوان، وازداد قلقها حينما أعلن عبد العزيز آل سعود عن إرسال قواته في اتجاه العقبة نظراً لبقاء الشريف حسين فيها(١١) .

قررت الحكومة البريطانية التحرك بسرعة في اتجاهين مختلفين، الأول نقل الشريف حسين من العقبة إلى قبرص لوقف التهديد السعودي، والثاني البدء في إجراء مفاوضات مع عبد العزيز آل سعود حول قضايا الحدود النجدية ـ الأردنية(١٢).

فقد ظهرت مخاوف في لندن مؤداها أن تسوية الحدود النجدية ـ الأردنية صارت مهمة وعاجلة، وأنها يجب أن تتم قبل أن يستسلم باقي الحجاز لعبد العزيز، فقد يفكر عبد العزيز في تسوية الحدود الشمالية عن طريق السيف، ويضع انجلترا في موضع حرج(١٣) .

كانت النتيجة تحولاً كاملاً في سياسة بريطانيا تجاه عبد العزيز، «فلم يعد هو ذلك الحاكم الصغير الشأن الذي يقيم في قلب الجزيرة العربية ولكنه صار ملك المستقبل لمعظم أركانها».

لهذا تقرر أن تبعث لندن بالسير جلبرت كلايتون ليتفاوض مع عبد العزيز حول حدود نجد الشمالية قبل أن ينتهي من عملية فتح الحجاز.

بدأت المفاوضات الأنجلو ـ سعودية في بحرا في ١١ اكتوبر، واستمرت لمدة ثلاثة اسابيع، ووضعت بريطانيا مسألة الحدود النجدية ـ الأردنية على رأس جدول الأعمال كسباً للوقت، الذي قد يخدم عبد العزيز، ويمكنه من تحويل قواته المنتصره في حرب الحجاز إلى وادي

السرحان فيشطر الامتداد المتصل بين مناطق الانتداب، وربما يتمكن من اقامة علاقات مباشرة مع سوريا(١٤) .

كانت وجهة النظر البريطانية مبنية على أساس شطر الوادي إلى قسمين، القسم الشمالي بما فيه الكاف ويعطى لشرق الأردن، أما القسم الجنوبي فيعطى لنجد. ولكن ذلك يعتبر تحولاً في موقف بريطانيا لغير صالح نجد، فقد سبق لبريطانيا أن عرضت الكاف على عبد العزيز في نوفمبر ١٩٢٣ م ضمن تسوية شاملة لمشاكل الحدود. ويرجع ذلك التحول في موقف انجلترا إلى زيارتين قام بهما جورج انطونيوس إلى وادي السرحان قبل أن يبدأ كلايتون مهمته. ونصح انطونيوس لندن بأن تبقى على شمال الوادي لشرق الأردن. وعلل اقتراحه بمجموعة من الأسباب: فمن الناحية الاستراتيجية يمكن استخدام شمال الوادي في الدفاع عن شرق الأردن، وأيده في ذلك سلاح الجو البريطاني. ومن الناحية الاقتصادية فإن الوادي هو نقطة الرعى ومصدر المياه لقبيلتى الرولة وبني صخر، اللتين يجب أن تكونا من قبائل شرق الأردن في تقديره. أما من الناحية السياسية فيرى انطونيوس أن الرولة وبني صخر لم تتأثرا بعد بالدعوة (الوهابية) ويجب أن يبقيا كذلك. ومن الناحية التاريخية ـ فبصرف النظر عن تبعية الوادي لآل الرشيد في مراحل سابقة، بنى البريطانيون موقفهم الان على أساس أن نورى الشعلان سبق السعوديين إلى الوادي(١٥) .

وتتلخص وجهة نظر عبد العزيز في حرصه على تحطيم ذلك الاتصال البري الذي يربط بين العراق وشرق الأردن، لأنه يمكّن اثنان من أعدائه من إحكام السيطرة على حدوده الشمالية وحرمانه من الاتصال مباشرة بسوريا، وهذا يهدم حقوق نجد التاريخية في هذه المنطقة، وهي الحقوق التي دفعت بريطانيا لأن تعرض عليه في عام ١٩٢٣ م كل الاقليم شمالاً ـ حتى الكاف، لأن «الكاف والمناطق المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الوادي، وعامل أساسي في اقتصادياته، ولا يجب أن نهمل هذه الحقائق لمجرد التفكير في مسألة المواصلات وبعض المصالح الأخرى»(١٦) .

كانت بريطانيا تدرك أهمية الكاف بالنسبة لعبد العزيز، وكانت تنوي الاعتراف له بها غير أنها آثرت أن تستخدمها ورقة قوية للتفاوض معه(١٧) . ولكن عبد العزيز ـ الذي لم يكن يعرف حقيقة موقف بريطانيا ـ دافع دفاعاً مستميتاً عن حقوقه في الإقليم وأبدى أسباباً وجيهة صاغها

في عبارات متزنة، حتى أن كلايتون لم يستطع أن يخفي إعجابه بذلك الرجل «الذي يعمل جاهداً بحماس لاسترداد عظمة أسرته وتوسيع بلاده، مما سيضعه وجهاً لوجه مع العالم الخارجي، وسيجعله في حاجة إلى دولة كبرى تقف بجانبه... ولقد عبر جلالته عن رغبة قوية في التعاون والصداقة مع بريطانيا»(١٨) .

كان من المناسب لعبد العزيز أن يصادق بريطانيا دون غيرها، فهي الدولة الكبرى الوحيدة الموجودة حوله في كل مكان: في الهند والخليج، وعدن، والبحر الأحمر ومصر والسودان، وفلسطين وشرق الأردن والعراق. وفي نفس الوقت كان من الضروري لبريطانيا أن تؤمن وجودها على أطراف الجزيرة العربية عن طريق تفادي عوامل الصدام معه.

لكل ما سبق كان اعتراف انجلترا لعبد العزيز بالسيطرة على وادي السرحان حتى الكاف مسألة وقت وليست مسألة مبدأ، اعترف كلايتون فعلاً لعبد العزيز بأحقيته في الحصول على الكاف، وفوق ذلك وافق على مطلبه بضرورة تسهيل انتقال قوافل نجد التجارية من سوريا وإليها عبر شرق الأردن في حماية بريطانيا، وقد نُص صراحة على كل ذلك في تسوية شاملة عرفت باسم اتفاق حدا، الموقع في ٢ نوفمبر ١٩٢٥ م.

استطاع كل من عبد العزيز وانجلترا أن يحققا أهدافها الأصلية. فقد ضمنت انجلترا ـ الامتداد العراقي الأردني، كما ضمن عبد العزيز وصول قوافله التجارية إلى الشام، وفوق ذلك ملك كل وادي السرحان حتى الكاف، فيما عدا مجموعة الوديان الصغيرة الواقعة إلى الغرب منه.

وبهذا الترتيب فإن قبائل الرولة أصبحت تخضع لحكم عبد العزيز المباشر. ونصت المعاهدة أيضا على منع تحصين أطراف الوادي من الجانبين، وأن يمنع الإخوان من مهاجمة شرق الأردن، مقابل أن يمتنع الانجليز عن تحصين قصر الأزرق في أقصى شمال الوادي. وبذلك أصبح عبور الوادي عند خط الحدود مسألة ممنوعة قانوناً. ولكنها في الواقع كانت عملية صعبة أو مستحيلة، ذلك أن القوانين المكتوبة والمعاهدات لا تنطبق عادة على القبائل الرحل التي تعتمد على قوانين الطبيعة.

ومن هنا واجه عبد العزيز نوعاً جديداً من المشاكل، تتعلق ـ بالدرجة الأولى ـ بعملية ادخال مفاهيم جديدة على عقول القبائل، تتناسب وطبيعة الدولة ذات الحدود القومية، لذلك فلا يمكن تفسير غارة الإخوان على قصر الأزرق في يناير ١٩٢٦ م ـ أي بعد حوالي ثلاثة شهور من اتفاق حدا ـ إلا من خلال هذا الاطار الذي اصطدمت فيه أفكار ووسائل الحضارة الحديثة بالأفكار والوسائل التقليدية.

NOTES

1. Toynbee, **Survey 1925,**p. 337-9.
2. For more about al-Jauf see : Philby, 'Jauf and the North Arabian Desert', **Geographical Journal,** I xii (1923) pp. 241-59 ; Philby, 'Transjordan', **Journal of the Central Asian Society,** xi (1924) pp. 296-312 ; Holt, 'The Future of the Northern Arabian Desert', **Geographical Journal,** lxii (1923), pp. 259-71.
3. Holt, Major A.L., 'The Future of the North Arabian Desert ; **Geographical Journal,** 62 (1923), pp. 259-71.
4. Monroe, E., **Philby of Arabia,** London 1973, pp. 120-1.
5. Philby, **Saudi Arabia,** p. 283 ; Helms, C., **The Cohesion of Saudi Arabia,** London 1981, p. 213.
6. Clayton to M.E.D., 22 Oct. 1922. Clayton Papers, Durham Univ.
7. See : Philby, 'Transjordan' ; Points for discussions with Amir 'Abd-Allah and Philby (Clayton Papers), 471/3.
8. Clayton to M.E. Dept. (C.O.) 28 Nov. 1922, (Clayton Papers) 471/3.
9. C. O. to the Resident (Bushire) 8 Nov. 1923 (Clayton Papers) 471/2.
10. Philby, 'The Triumph of the Wahhabis'. For more about the Kuwait Conference see a complete file in Air 5/332.
11. Ibn Saud to the British Agent (Jeddah) 14 May, 1925, (Clayton Papers) 471/5.
12. CAB 23/50, 27 (25) 27 May 1925 ; Young to Clayton, 31 July 1925 (Clayton Papers) 471/6. This invitation was repeated to Clayton several times.
13. Toynbee, **Survey 1925,** p. 343.
14. Report by Sir Gilbert Clayton on his mission to negotiate certain agreements with the Sultan of Nejd, and instructions issued to him in regard to his mission, P.R.O., F.O. 371/11473 (A copy of which is traced in the Sudan Archive, Clayton Papers, 471/7, School of Oriental Studies, Durham University), (Thereafter : 'Clayton Report') ; C. O. to Clayton, 10 Sept. 1925, Appendix 'Clayton Report'.
15. C.H.F. Cox to Antonius, 9 Sept. 1925, Annex 3 'Clayton Report' ; Memo by Antonious on the eastern frontier of Transjordan, Annex, 3 'Clayton Report.'
16. Record of Proceedings, 3rd meeting, 'Clayton Report.'
17. Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, 'Clayton Report'.
18. Record of Proceedings, 3rd meeting, 'Clayton Report'.

● ● ● ●